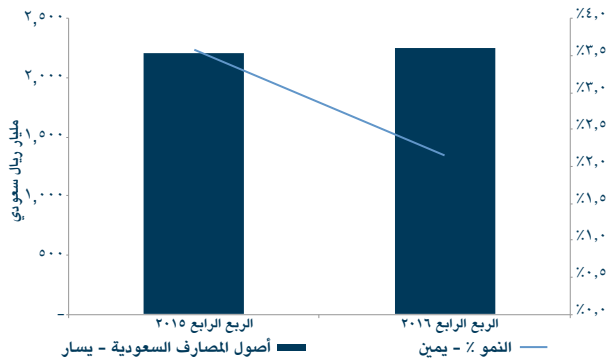


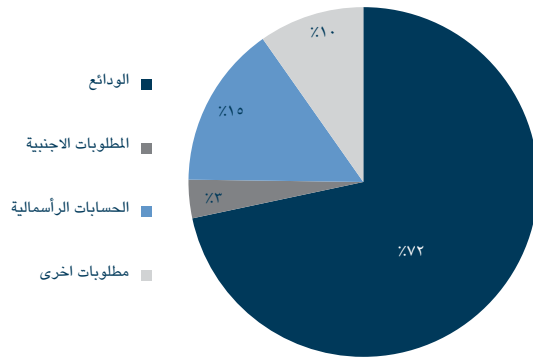
قطاع المصارف والخدمات المالية السعودي - الربع الرابع ٢٠١٦

بلغ المركز المالي لقطاع المصارف والخدمات المالية السعودي للربع الرابع ٢٠١٦ مبلغ ٢,٢٥٦ مليار ريال سعودي، بنمو عن الربع المماثل من العام السابق بمعدل ٢,٢٪ (أعلى من الربع السابق بمعدل ٠,٣٪): بلغ إجمالي القروض ٧٢,٤٪ من إجمالي الأصول، في حين شكلت الودائع ٧١,٧٪ من إجمالي المطلوبات. حقق المركز المالي لقطاع المصارف والخدمات المالية نمواً بمعدل سنوي مركب ١٠,١٪ خلال فترة ١٠ سنوات.

نمو أصول قطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٦



توزيع المطلوبات ورأس المال لقطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٦

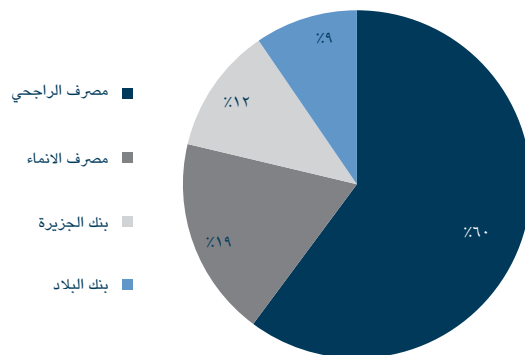


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

بلغ عدد المصارف في القطاع ١٢ مصرف مدرج في السوق المالي السعودي وغيرها من المصارف غير المدرجة. أكبر بنك في المملكة من حيث قيمة المركز المالي هو البنك الأهلي التجاري (NCB)، حيث تجاوزت قيمة أصوله ٤٤١,٤ مليار ريال سعودي، ليمثل ١٩,٩٪ من إجمالي السوق، يليه مصرف الراجحي بأصول قيمتها ٣٣٩,٧ مليار ريال سعودي (١٥,٣٪ من الحصة السوقية). أيضاً، يمثل كل من مجموعة سامبا المالية وبنك الرياض أكثر من ٩,٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية.

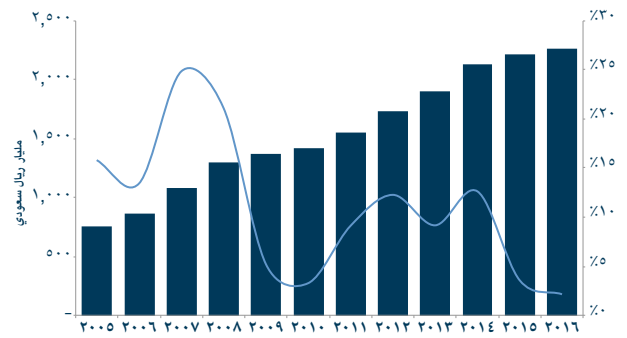
من إجمالي ١٢ مصرف، تتوافق ٤ مصارف مع الشريعة الإسلامية (مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، بنك الجزيرة)، حيث تمثل مجتمعة ٢٥,٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية. يعتبر مصرف الراجحي أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية في المملكة، مشكلاً بذلك ما يقارب ٦٠,٢٪ من إجمالي الحصة السوقية للمصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الحصة السوقية لأصول المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية - الربع الرابع ٢٠١٦

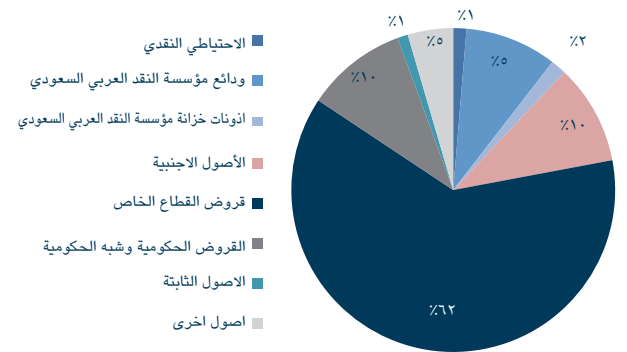


المصدر: بلومبرغ

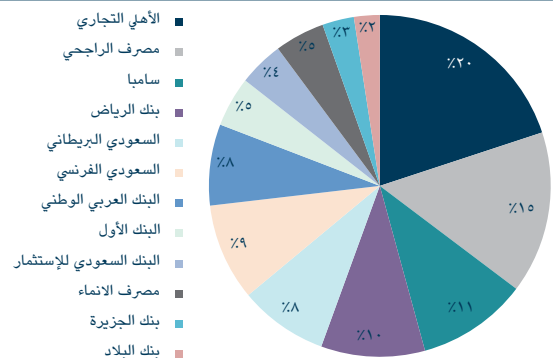
نمو أصول قطاع المصارف والخدمات المالية



توزيع أصول قطاع المصارف والخدمات المالية - الربع الرابع ٢٠١٦

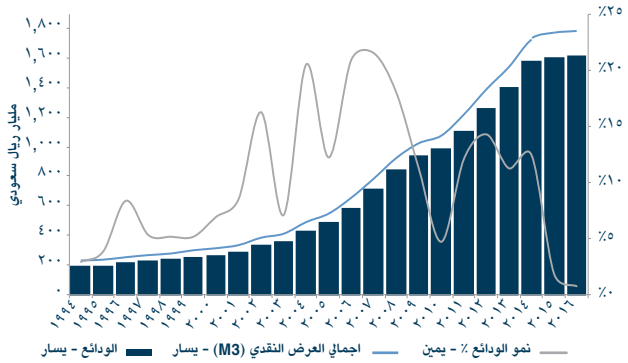


الحصة السوقية لإجمالي الأصول المصرفية - الربع الرابع ٢٠١٦



ودائع

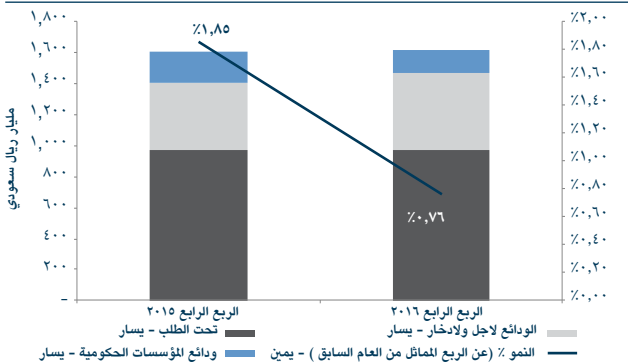
نمو الودائع



ارتفعت كل من الودائع والنقد لقطاع المصارف السعودي بشكل ثابت عند معدل سنوي مركب لفترة ١٠ سنوات بنسبة ١٠,٦٪ و ١٠,٥٪ على التوالي. خلال الربع الرابع ٢٠١٦، ارتفعت الودائع في القطاع مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي بمعدل ٠,٨٪ لتصل إلى ١,٦٢ ترليون ريال سعودي من ١,٦٠ ترليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٥، وذلك بدعم من جهود الحكومة في ضخ السيولة.

تراجع الطلب على الودائع بمعدل ٠,٢٪ عن الربع المماثل من العام السابق ليصل إلى ٩٧٤,١ مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٦ مقابل ٩٧٦,٢ مليار ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٥.

نمو الودائع - الربع الرابع ٢٠١٦



من إجمالي الودائع، تمثل الودائع تحت الطلب ما نسبته ٦٠,٦٪، في حين تمثل الودائع لأجل وودائع الادخار فقط ٣٠,٤٪.

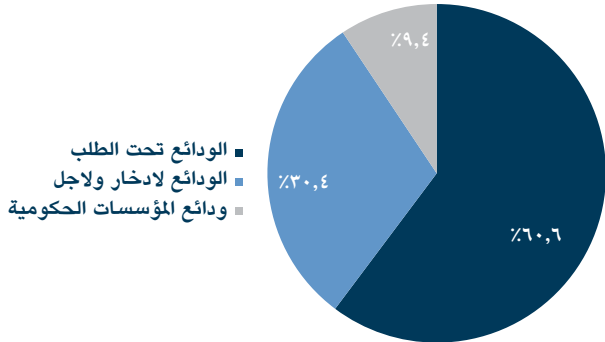
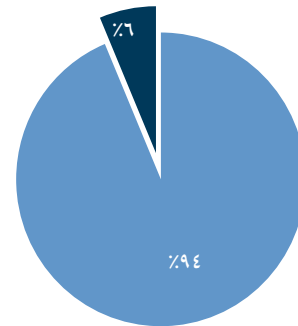
أظهر تفصيل الودائع حسب الجهات المودعة أن ما يقارب ٧٨,٩٪ من إجمالي الودائع تعود للأفراد، بينما تمثل ودائع الجهات الحكومية ما يقارب ١٩,٣٪ من إجمالي.

تمثل ودائع الأعمال التجارية والأفراد ٩٣,٧٪ من الودائع تحت الطلب، بينما تمثل ودائع الحكومة النسبة المتبقية بحدود ٦,٣٪.

في حين تمثل الأعمال التجارية والأفراد ما يقارب ٥٥,١٪ من الودائع لأجل وودائع الادخار بينما تمثل ودائع الحكومة نسبة ٤٤,٩٪.

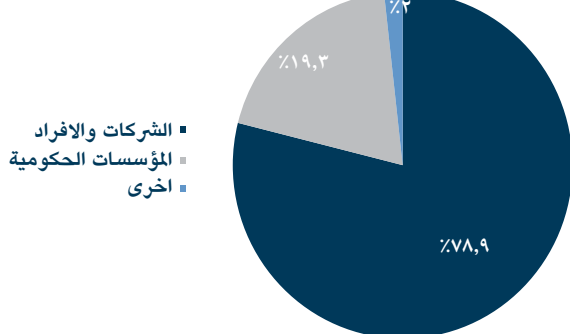
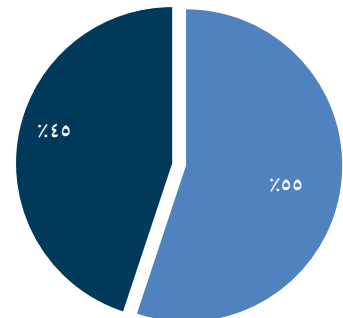
توزيع الودائع تحت الطلب

توزيع الودائع

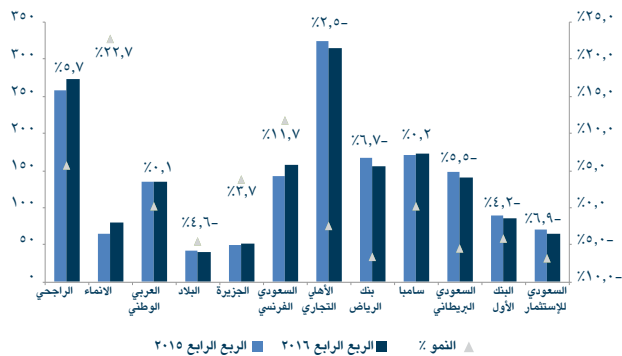


توزيع الودائع لأجل وودائع الادخار

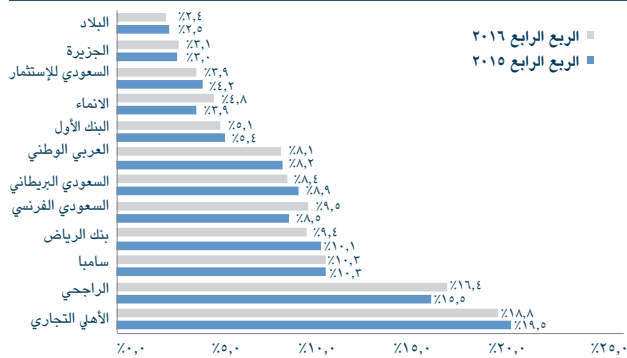
إجمالي ودائع القطاع



نمو إجمالي الودائع المصرفية

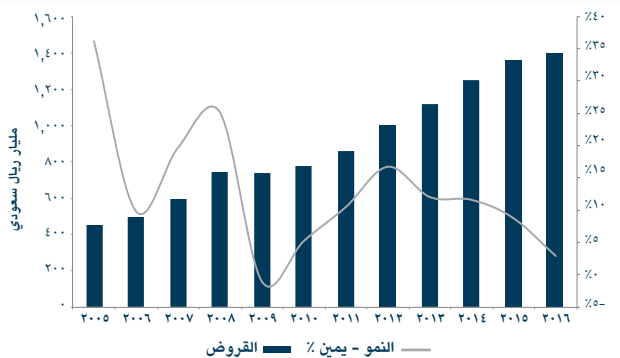


مقارنة الحصة السوقية للودائع

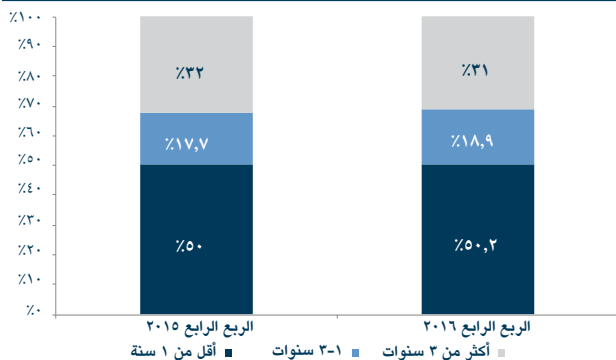


المصدر: تقارير الشركة المالية وبلومبرغ

نمو القروض



حصة القروض بناء على فترة الاستحقاق



المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي

الودائع - التفاصيل لكل بنك

بلغت قاعدة الودائع لدى البنك الأهلي التجاري ٣١٦ مليار ريال سعودي حيث يعتبر من أكبر المصارف السعودية، يليه مصرف الراجحي مع قاعدة ودايع بقيمة ٢٧٣ مليار ريال سعودي.

سجل مصرف الإنماء أعلى نمو في الودائع، حيث حقق نمو خلال الربع الرابع ٢٠١٦ بمعدل ٢٢,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق، لترتفع بذلك الحصة السوقية من ٣,٩٪ إلى ٤,٨٪. في المركز الثاني جاء البنك السعودي الفرنسي، حيث ارتفعت قاعدة الودائع بنسبة ١١,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق وارتفعت حصته السوقية إلى ٩,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٦ من ٨,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٥.

سجلت قاعدة الودائع لدى بنك الاستثمار السعودي أكبر تراجع بنسبة ٦,٩٪ عن الربع المماثل من العام السابق، حيث تراجعت من ٧١ مليار ريال سعودي إلى ٦٦ مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٦، مما نتج عنه انخفاض الحصة السوقية إلى ٣,٩٪ خلال الربع. يليه بنك الرياض، حيث تراجعت قاعدة الودائع لديه بمعدل ٦,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ١٥٧ مليار ريال سعودي، لتراجع بذلك الحصة السوقية من ١٠,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ٩,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٦.

حقق مصرف الراجحي، أكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية، ارتفاع في قاعدة الودائع بنسبة ٥,٧٪ وتحسنت الحصة السوقية من ١٥,٥٪ إلى ١٦,٣٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦. تراجعت ودايع البنك الأول خلال الربع الرابع ٢٠١٦ بنسبة ٤,٢٪ عن الربع المماثل من العام السابق، كما تراجعت الحصة السوقية من ٥,٤٪ إلى ٥,١٪.

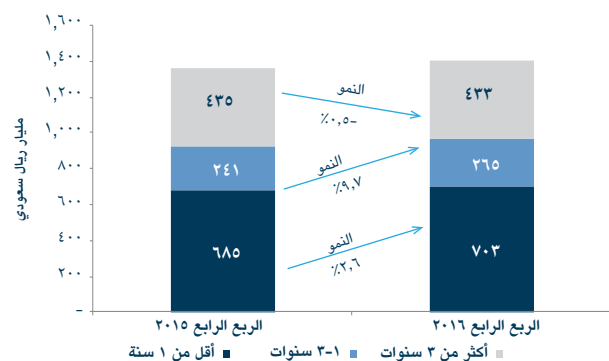
القروض

ارتفع إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي السعودي خلال الربع محل التغطية بمعدل ٢,٩٪ عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ١,٤٠ تريليون ريال سعودي مع نهاية الربع الرابع ٢٠١٦، وسجل القطاع معدل نمو سنوي مركب خلال فترة ١٠ سنوات بنسبة ١٠,٩٪ في العام ٢٠١٦.

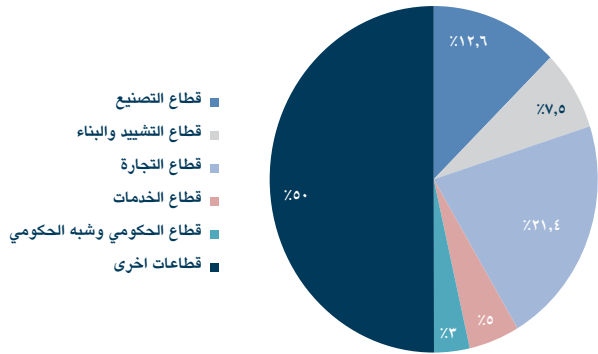
أيضا، ما يقارب ٥,٢٪ من القروض الممنوحة تستحق السداد خلال فترة أقل من عام. مع ذلك، سجلت القروض بفترات استحقاق تتراوح ما بين سنة إلى ٣ سنوات نموا قويا بنسبة ٩,٧٪، مما رفع نسبتها من إجمالي قروض القطاع من ١٧,٧٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ١٨,٩٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦.

يؤدي التركيز المرتفع على القروض قصيرة الأجل في بيئة يرتفع فيها سعر الفائدة إلى تسهيل إعادة تسعير القروض الجديدة على البنك.

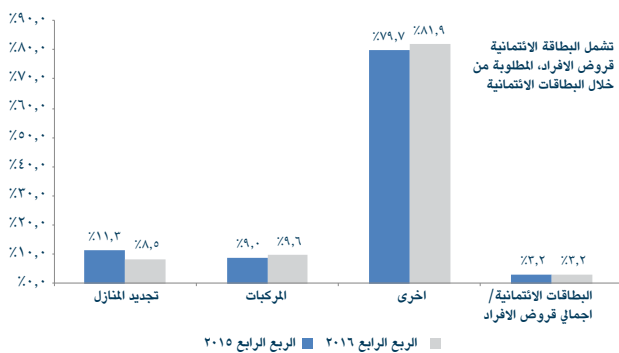
نمو استحقاق القروض



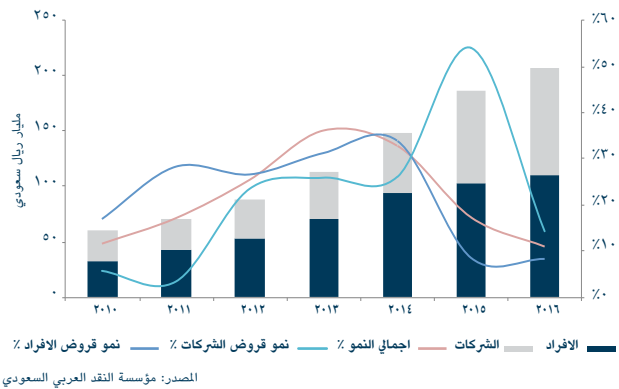
إجمالي توزيع القروض



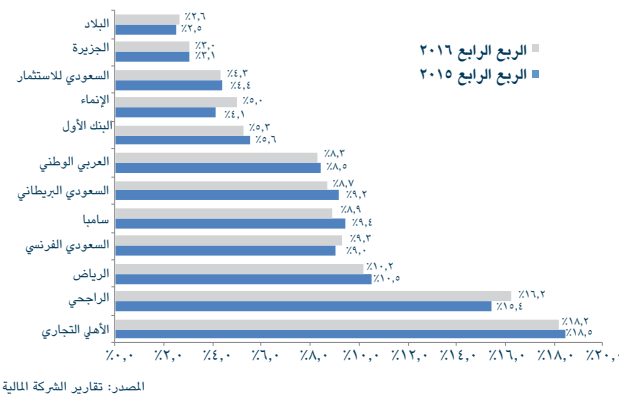
تفاصيل قروض الأفراد



قروض قطاع التطوير العقاري



إجمالي الحصة السوقية للمصارف من القروض



تفاصيل القروض

كان القطاع التجاري أكبر مقترض مقارنة مع بقية القطاعات، حيث سجل الإقراض لهذا القطاع خلال الربع الرابع ٢٠١٦ نسبة ٢١,٤٪ من إجمالي القروض، يليه قطاع التصنيع بنسبة ١٢,٦٪ من إجمالي القروض. جاء قطاع التشييد والبناء في المرتبة الثالثة، حيث تراجع الإقراض لهذا القطاع من ٨,٠٪ خلال الربع الثالث ٢٠١٦ إلى ٧,٥٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦.

قروض الأفراد

ارتفعت قروض الأفراد على مستوى القطاع بمعدل ٤,٥٪ عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ٣٤,١ مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٦ [باستثناء تمويل التطوير العقاري، تمويل التأجير وتمويل ضمان الأسهم (هامش الإقراض)].

تمويل السيارات استحوذ على الجزء الأكبر من قروض الأفراد، حيث بلغ ٩,٦٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦، يليه قروض تجديد المساكن بنسبة ٨,٥٪ إلى إجمالي قروض الأفراد.

أيضا، من إجمالي قروض الأفراد، بلغت القروض باستخدام البطاقات الائتمانية نسبة ٣,٢٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦، بارتفاع من ٣,٢٪ في الربع الرابع ٢٠١٥.

قروض التطوير العقاري

منذ من العام ٢٠١٠، حقق قطاع التطوير العقاري معدل نمو سنوي مركب لفترة ٦ سنوات ٢٢,٩٪، ليبلغ ٢٠٦,٩ مليار ريال سعودي في العام ٢٠١٦. في العام ٢٠١٦، شكل كل من قطاعي الأفراد والشركات ما نسبته ٥٣,٥٪ و ٤٦,٥٪ على التوالي من إجمالي القروض العقارية.

خلال الربع الرابع ٢٠١٦، ارتفعت قروض شركات التطوير العقاري بنسبة ١٤,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق لتصل إلى ٩٦,٣ مليار ريال سعودي، كما ارتفعت قروض الأفراد عن الربع المماثل من العام السابق ٨,٢٪ لتصل إلى ١١٠,٦ مليار ريال سعودي. مع ذلك، سجلت قروض الشركات بالقطاع انخفاض حاد من ٥٤,١٪ في العام ٢٠١٥ إلى ١٤,٣٪ في العام ٢٠١٦.

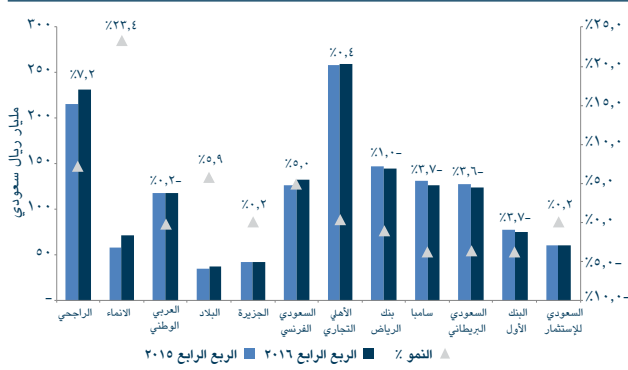
الحصة السوقية للمصارف من القروض

يعتبر البنك الأهلي التجاري أكبر مقرض في القطاع، حيث انخفضت الحصة السوقية ١٨,٢٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦، من ١٨,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٥، ثم جاء مصرف الراجحي في المرتبة الثانية، مع ارتفاع في الحصة السوقية خلال الربع الرابع إلى ١٦,٢٪ من ١٥,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٥. كان مصرف الإنماء الأكبر من حيث الحصة السوقية في سوق القروض، في حين كانت مجموعة سامبا المالية الخاسر الأكبر من حيث القروض الممنوحة.

تراجعت الحصة السوقية لمجموعة سامبا المالية إلى ٨,٩٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦ من ٩,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٥.

فيما يتعلق في المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ارتفعت الحصة السوقية خلال الربع الرابع ٢٠١٦ إلى ٢٦,٩٪ بدلا من ٢٥,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٥. كان النمو الأكبر لهذه الفئة بقيادة مصرف الإنماء، الذي ارتفعت حصته السوقية من ٤,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ٥,٠٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦. مع ذلك، ارتفعت أيضا الحصة السوقية لمصرف الراجحي من ١٥,٤٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ١٦,٢٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦. أيضا، شهد بنك البلاد ارتفاع طفيف في الحصة السوقية من ٢,٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ٢,٦٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦. مع ذلك، تراجعت أيضا الحصة السوقية لبنك الجزيرة من ٣,١٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ٣,٠٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦.

إجمالي توزيع قروض المصارف



من بين ١٢ مصرفاً في القطاع، سجلت ٧ مصارف ارتفاعاً في القروض عن الربع المماثل من العام السابق.

حقق مصرف الإنماء النمو الأكبر في محفظة القروض خلال الربع الرابع ٢٠١٦ بنسبة ٢٣,٤% عن الربع المماثل من العام السابق، والتي ساعدت المصرف على رفع الحصة السوقية.

كما كان مصرف الراجحي ثاني أفضل أداء من حيث نمو إجمالي القروض بنسبة ٧,٢% عن الربع المماثل من العام السابق. كان أداء مجموعة سامبا المالية الأسوأ، حيث سجلت تراجعاً بمعدل ٣,٧% عن الربع المماثل من العام السابق، يليها البنك الأول بانخفاض ٣,٧% خلال نفس فترة المراجعة. كان بنك الجزيرة الأبطأ نمواً من حيث القروض بنسبة ٠,٢% عن الربع المماثل من العام السابق.

أظهرت المصارف المتوافقة مع الشريعة الإسلامية نمو تراكمي في إجمالي القروض خلال الربع الرابع ٢٠١٦ بنسبة ٨,٩% عن الربع المماثل من العام السابق.

القروض المتعثرة

بلغ معدل القروض المتعثرة للقطاع ١,٢٤% خلال الربع الرابع ٢٠١٦ مقابل ١,١٣% في الربع الرابع ٢٠١٥. تحسنت نسبة تغطية القروض المتعثرة للربع الرابع ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ١٧٥% مقابل ١٦٩% في الربع الرابع ٢٠١٥.

بلغت نسبة القروض المتعثرة لكل من مصرف الإنماء وبنك الرياض نسب ٠,٧٧% و ٠,٨٠% على التوالي، ليكونوا بذلك الأفضل في القطاع. بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة لكل من مصرف الإنماء وبنك الرياض ٢٢٣% و ٢٢٨% على التوالي خلال الربع الرابع ٢٠١٦.

تعتبر القروض المتعثرة لدى البنك الأول الأعلى في القطاع بمعدل ٢,٢١%، وبلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة ١٣٠% خلال الربع الرابع ٢٠١٦. سجل بنك الرياض التحسن الأكبر في نسبة تغطية القروض المتعثرة من ١٤٠% خلال الربع الرابع ٢٠١٥ لتصل إلى ٢٢٣% خلال الربع الرابع ٢٠١٦، بينما سجل البنك السعودي للاستثمار التراجع الأكبر من ١٨٧% في الربع الرابع ٢٠١٥ إلى ٩٣% في الربع الرابع ٢٠١٦.

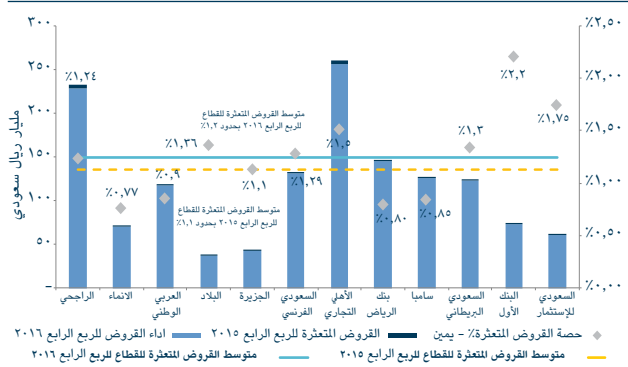
نسبة الإقراض إلى الودائع

تحسن معدل الإقراض إلى الودائع في القطاع خلال الربع الرابع ٢٠١٦ ليصل إلى ٨٥,١% مقابل ٨٤,١% في الربع الرابع ٢٠١٥. كان ذلك بدعم جزئي من ارتفاع الودائع والقروض بنسبة ٠,٦% و ١,٨% على التوالي عن الربع المماثل من العام السابق.

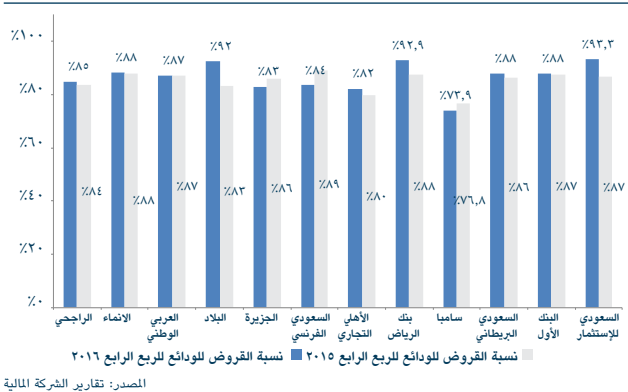
حقق البنك السعودي للاستثمار معدل الإقراض إلى الودائع الأعلى بنسبة ٩٣,٣% خلال الربع الرابع ٢٠١٦، يليه بنك الرياض بمعدل ٩٢,٩% لنفس فترة المقارنة. سجلت مجموعة سامبا المالية أقل معدل الإقراض إلى الودائع بنسبة ٧٣,٩% خلال الربع الرابع ٢٠١٦ مقابل ٧٦,٨% خلال الربع الرابع ٢٠١٥.

نلاحظ أن مؤسسة النقد العربي السعودي قد رفعت معدل الإقراض إلى الودائع من ٨٥% إلى ٩٠%.

أداء القروض إلى القروض المتعثرة

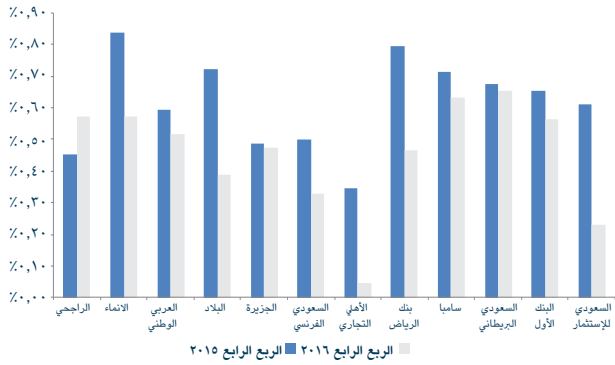


نسبة القروض إلى الودائع

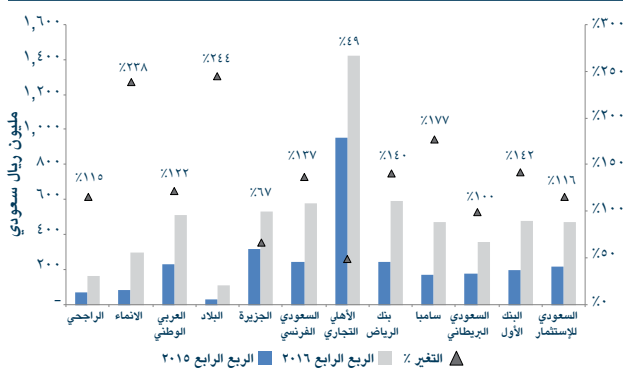


المصدر: تقارير الشركة المالية

هامش صافي الفوائد

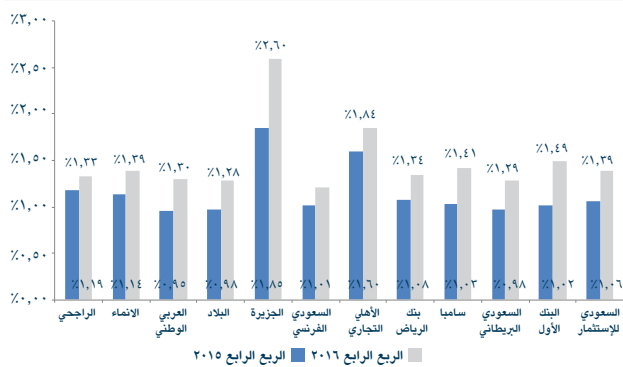


العائد على ودائع الادخار والودائع لأجل

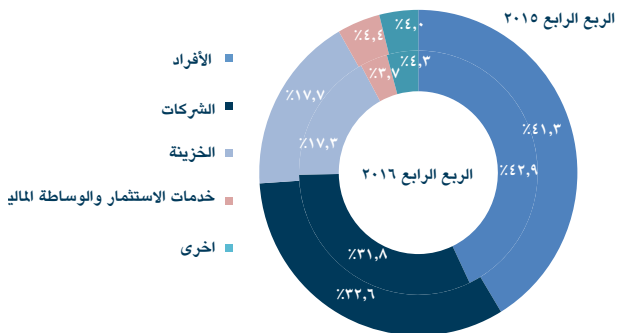


المصدر: تقارير الشركة المالية، بلومبرغ

سعر الإقراض



تفاصيل صافي الربح التشغيلي



المصدر: تقارير الشركة المالية

هامش صافي الفوائد تحت الضغط

من عدد ١٢ مصرف، حقق مصرف واحد فقط ارتفاعاً في هامش صافي الفائدة. سجل البنك السعودي للاستثمار أكبر تراجع في هامش صافي الفائدة من ٠,٦١٪ في الربع الرابع ٢٠١٥ لتصل إلى ٠,٢٣٪ خلال الربع الرابع ٢٠١٦، يليه بنك البلاد (من ٠,٧٢٪ إلى ٠,٣٩٪). كان مصرف الراجحي المصرف الوحيد الذي سجل ارتفاعاً في هامش صافي الفائدة. حيث سجل ارتفاعاً خلال الربع الرابع بنسبة ٠,١٢٪ ليصل إلى ٠,٥٧٪ من ٠,٤٥٪ في الربع الرابع ٢٠١٥. عموماً، ارتفع العائد على ودائع الادخار والودائع لأجل في القطاع خلال الربع الرابع ٢٠١٦ بمعدل ١٠,٣٪ عن الربع المماثل من العام السابق مقابل ١٤,٦٪ خلال الربع الثالث ٢٠١٦ عن الفترة المماثلة من العام السابق.

أعلن البنك الأهلي التجاري عن تسجيل أعلى تكلفة للودائع لأجل بمبلغ ١,٤٢٣ مليون ريال سعودي في الربع الرابع ٢٠١٦ مقابل ٩٥٦ مليون ريال سعودي خلال الربع الرابع ٢٠١٥ بارتفاع ٤٨,٩٪ عن الربع المماثل من العام السابق. حقق بنك البلاد أعلى عائد على الودائع بنسبة ٢٤,٤٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

أعلن بنك الجزيرة عن تسجيل أعلى عائد على ودائع الادخار والودائع لأجل بنسبة ٢,٦٠٪، يليه البنك الأهلي التجاري بنسبة ١,٨٤٪.

بينما سجل البنك السعودي الفرنسي أقل عائد على ودائع الادخار والودائع لأجل في السوق بنسبة ١,٢١٪، يليه بنك البلاد بنسبة ١,٢٨٪.

تفاصيل الربح التشغيلي

حقق القطاع صافي الربح التشغيلي في العام ٢٠١٦ بقيمة ٨٣,١ مليار ريال سعودي مقابل ٨٠,٠ مليار ريال سعودي في العام ٢٠١٥ بارتفاع ٣,٨٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

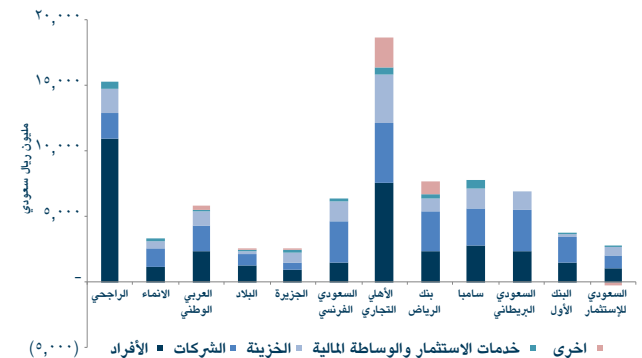
سجل قطاع الأفراد نسبة ٤٢,٩٪ من إجمالي صافي الربح التشغيلي للعام ٢٠١٦ مقابل ٤١,٣٪ في العام ٢٠١٥. ارتفع صافي الربح التشغيلي لقطاع الأفراد بنسبة ٧,٩٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

مع ذلك، تراجعت مساهمة قطاع الشركات في صافي الربح التشغيلي بنسبة ٠,٨٪ من ٣٢,٦٪ خلال العام ٢٠١٥ إلى ٣١,٨٪ خلال العام ٢٠١٦. بلغ صافي الربح من قطاع الشركات ٢٦,٤ مليار ريال سعودي.

حيث ارتفع الدخل من الخزينة بنسبة ١,٢٪ عن الربع المماثل من العام الماضي بينما انخفض الدخل من الاستثمارات بنسبة ١١,٧٪ خلال نفس الفترة. ارتفع صافي الربح من المصادر الأخرى بمعدل ١١,٧٪ عن الربع المماثل من العام السابق.

بلغ صافي الربح التشغيلي للبنك الأهلي التجاري ١٨,٦ مليار ريال سعودي، مما ساهم بنسبة ٢٢,٤٪ من إجمالي صافي ربح القطاع للربع الثالث ٢٠١٦، يليه مصرف الراجحي مع صافي ربح بقيمة ١٨,٤ مليار ريال سعودي ليساهم بنسبة ١٥,٣٪.

إجمالي الربح التشغيلي للشركة



(٥,٠٠٠) الأفراد الشركات الخزينة خدمات الوساطة المالية أخرى

رئيس إدارة الأبحاث المكلف
طلحة نزر
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٥٠
t.nazar@aljaziracapital.com.sa

محلل
سلطان القاضي
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣٧٤
s.alkadi@aljaziracapital.com.sa

محلل
جاسم الجبران
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٤٨
j.aljabran@aljaziracapital.com.sa

المدير العام لإدارة أعمال الوساطة والمبيعات
علاء اليوسف
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦١٠٦٠
a.yousef@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد -
رئيس الوساطة الدولية والمؤسساتية
لؤي جواد المطوع
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٢٧٧
lalmutawa@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - المنطقة الشرقية ومنطقة القصيم
عبد الله الرهيط
+٩٦٦ ١١ ٣٦١٧٥٤٧
aalrahit@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - مجموعة خدمات الوساطة والمبيعات بالمنطقة الوسطى
سلطان إبراهيم المطوع
+٩٦٦ ١١ ٢٢٥٦٣٦٤
s.almutawa@aljaziracapital.com.sa

المدير العام المساعد - رئيس المراكز الاستثمارية للمنطقة الغربية والجنوبية
منصور حمد الشيعبي
+٩٦٦ ١٢ ٦٦١٨٤٤٣
m.alshuaibi@aljaziracapital.com.sa

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت إشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة أصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الإدارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استثمارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

١. زيادة المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أقل من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "زيادة المراكز" يتوقع أن يرتفع سعرها بأكثر من ١٠ ٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٢. تخفيض المراكز: يعني أن السهم يتم تداوله حالياً بسعر أعلى من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والأسهم المصنفة "تخفيض المراكز" يتوقع أن ينخفض سعرها بأكثر من ١٠ ٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٣. محايد: يعني أن السهم يتم تداوله في نطاق قريب من السعر المستهدف له لمدة ١٢ شهراً. والسهم المصنّف "محايد" يمكن أن يتراوح سعره زائد أو ناقص ١٠٪ عن مستويات الأسعار الحالية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة.
٤. التوقف عن التغطية (SR/RH): يعني أن التصنيف معطى بانتظار مزيد من التحليل بسبب وجود تغيير جوهري في أداء الشركة التشغيلي/المالي، أو تغير ظروف السوق أو أية أسباب أخرى خاصة بشركة الجزيرة للأسواق المالية.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

إن الغاية من إعداد هذا التقرير هي تقديم صورة عامة عن الشركة أو القطاع الاقتصادي أو الموضوع الاقتصادي محل البحث، وليس الهدف تقديم توصية ببيع أو شراء أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية أو أصول أخرى. بناءً على ما سبق، لا يأخذ هذا التقرير بعين الاعتبار الظروف المالية الخاصة بكل مستثمر ومدى قابليته / رغبته بتحمل المخاطر المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى، وبالتالي قد لا يكون مناسباً لجميع العملاء باختلاف أوضاعهم المالية وقدرتهم ورغبتهم في تحمل المخاطر. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات أو تصفياتها جزئياً أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مستقاة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتقنين هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبينة عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام والبيانات والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغيير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتوصيات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعلياً. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم أو الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة / عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفين متخصصين في شركة الجزيرة للأسواق المالية، وهم يتعهدون بأنهم وزوجاتهم وأولادهم لا يمتلكون أسهماً أو أوراق مالية أخرى يتضمنها هذا التقرير بشكل مباشر وقت إصدار هذا التقرير، لكن كاتبو هذا التقرير و/أو زوجاتهم / أولادهم قد يمتلكون أوراق مالية / حصص في الصناديق المفتوحة للجمهور المستثمرة في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير كجزء من محفظة متنوعة والتي تدار من قبل طرف ثالث. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتوى هذا التقرير قبل النشر، ما عدا أولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الرابعة الذين التزموا باتفاقيات الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصاً في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق صناديق استثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدراءها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواء داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.

إدارة الأصول | الوساطة | تمويل الشركات | خدمات الحفظ | المشورة

الإدارة العامة: طريق الملك فهد، ص.ب. ٢٠٤٢٨ الرياض ١١٤٥٥ المملكة العربية السعودية، هاتف: ٠١١-٢٢٥٦٠٠٠ فاكس: ٠١١-٢٢٥٦٠٦٨

شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) شركة مساهمة سعودية مقفلة مخرصة من هيئة السوق المالية ترخيص رقم (٧٦ - ٠٧ - ٣٧)

www.aljaziracapital.com.sa | ٨٠٠ ١١٦ ٩٩٩٩